الصراع المذهبي في المغرب الإسلامي خلال القرنين (6هـ–7هـ/12م–13م)

Sectarian conflict in the Islamic Maghreb during the two centuries (56-12/57 AD-13 AD)

سليمة بن حسن *

جامعة باتنة1

University of Batna1

salima.benhacene@univ-batna.dz

مخبر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع

صلاح الدين هدوش

جامعة باتنة1

University of Batna1

salahh81@yahoo.fr

مخبر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع

تاريخ الاستلام: 2024/02/24 تاريخ القبول 2024/05/28 تاريخ النشر 2024/06/22

الملخص

شهد المغرب الإسلامي تداول الكثير من التيارات الفكرية والمذهبية والكثير من النِحل بعد الفتوحات الإسلامية، وذلك بظهور عدة دول في المنطقة، ومن بين هذه المذاهب؛ المذهب المالكي الذي تبناه جل سكان المنطقة خاصة خلال عهد الدولة المرابطية، وعندما وصل الموحدين إلى الحكم خلال القرن السادس هجري الثاني عشر ميلادي حاولوا تبني مذهب ظاهري وإحلاله محل المذهب المالكي، وذلك باستغلال

* المؤلف المراسل

الظروف التي كانت تعيشها المنطقة آنذاك، لذلك نطرح الإشكال التالي: إلى أي مدى استطاع المذهب المالكي الصمود أمام مذهب الموحدين في المغرب الإسلامي؟ هل نستطيع القول أن هذه المحاولات باءت بالفشل وبقي المذهب الأصلي هو الرائد إلى غاية الآن.

الكلمات المفتاحية: الصراع؛ المذهب؛ المرابطون؛ الموحدون؛ المغرب الإسلامي؛

Abstract:

The Islamic Maghreb witnessed the circulation of many intellectual and sectarian currents and many new ideas after the Islamic conquests, with the emergence of several countries in the region, and among these sects; The Maliki doctrine was adopted by most of the region's inhabitants, especially during the era of the Almoravid state. When the Almohads came to power during the sixth century AH and the twelfth century AD, they tried to adopt the Zahiri school of thought and replace it with the Maliki doctrine, by exploiting the conditions that the region was experiencing at the time. Therefore, we pose the following problem: To what extent was the Maliki doctrine able to withstand the monotheist doctrine in the Islamic Maghreb? Can we say that these attempts failed and the original doctrine remains the leading one until now?

Keywords: conflict; doctrine; Almoravids; Almohads; Islamic Maghreb.

مقدّمة:

خلال القرن السادس هجري، الثاني عشر ميلادي كانت أغلب مناطق المغرب الإسلامي تحت حكم الدولة المرابطية ذات المذهب المالكي إلى أن ظهر الموحدين في المنطقة، والذين تبنوا بعض مبادئ المذهب الظاهري مثل نبذ التقليد لكتب الفروع، فأصبح بذلك يناهض المذهب المالكي، حيث بدأ في الانتشار بفضل عدة عوامل

ساعدت في ذلك بمختلف مناطق المغرب الإسلامي خاصة في المغرب الأقصى حيث يوجد مركز الدولة الموحدية، ومن بين هذه العوامل وجود علماء ومؤلفين ومناصرين لهذا المذهب أمثال ابن حزم الظاهري والمهدي ابن تومرت، لما لهم من تفقه وعلم في هذا المذهب عن طريق الرحلة العلمية والرحلة الحجية إلى المشرق الإسلامي والتقاءهم بعلمائه وفقهائه، ورغم ذلك بقي المذهب المالكي هو الرائد في بلاد المغرب الإسلامي ومنهج السواد الأعظم فيه.

نظرًا لأهمية هذا الموضوع في التعرف على المذاهب السائدة في المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، تولّد الدافع الذاتي والسبب العلمي للبحث في القضايا والمسائل المتعلقة بالمذاهب الفقهية ودورها في تنوير العقول وازدهار الحياة الدينية والثقافية، وأهم التغيرات التي حدثت في هذا المجال.

ومنه تكون إشكالية الموضوع كالتالي: إلى أي مدى استطاع المذهب المالكي الصمود والتحدي أمام المذهب الظاهري في مجتمع المغرب الإسلامي خلال القرنين (ق6هـ-7هـ/12م-13م)؟

وقد تفرعت عنها جملة من الأسئلة، منها: ما هي أسباب انتشار المذهب المالكي والمذهب الظاهري في المغرب وما هو دور العلماء في ذلك؟ وما هي مظاهر انتصار المذهب المالكي على المذهب الظاهري؟.

علاج الإشكالات السابقة يدعو إلى اعتماد المنهج التاريخي بآلياته، والذي يناسب في جمع ونقد وتحليل وتركيب وترتيب وتتبع الأحداث التاريخية التي طبعت هذه الفترة الزمنية، أملاً في الوصول إلى الحقائق التاريخية.

وتأسيساً على ذلك يهدف الموضوع إلى التعريف بالمذهبين المالكي والظاهري وإبراز دورهما في مجتمع المغرب الإسلامي.

أولا: مظاهر الصراع بين المذهبين المالكي والظاهري

يعود ظهور المذهب المالكي وانتشاره في المغرب الإسلامي إلى المغاربة تلاميذ الإمام مالك بن انس رضي الله عنه (ت179هـ/795م) أمثال علي بن زياد (ت183هـ/799م) وعبد الله بن غانم (ت182هـ/806م)، أسد بن الفرات (ت213هـ/828م) وغيرهم الكثير، وقد أشار ابن خلدون (ت808هـ) إلى أسباب هذا الانتشار منها أن أهل المغرب لم يقلدوا غيره لأن رحلتهم كانت غالبًا إلى الحجاز ومنتهى سفرهم، والمدينة المنورة دار العلم، وشيخهم وإمامهم يومئذ مالك، فقلدوه دون غيره، فأصبح المذهب المالكي هو السائد في بلاد المغرب الإسلامي إلى غاية ظهور الدولة الموحدية التي حاولت تبني المذهب الظاهري وإعادة تشكيل المرجعية المذهبية، لذلك لم يسلم المذهب المالكي من هجمات أصحاب هذا المذهب الظاهري فنجد ابن حزم (ت456هـ/1064م) قد نقد المالكية نقداً لاذعاً، لكن علماء المالكية تصدوا لهذه الهجمات ومنهم: ابن رشد الجد (ت520هـ/1126م)، أبو بكر ابن العربي (ت543هـ/1144م)،[1] وقد شهد ابن تومرت هذه المحنة عندما عاد من رحلته العلمية في العواصم الإسلامية (بغداد، الإسكندرية والحجاز، الأندلس)، وأثناء تواجده في قرطبة ساءه ما وصل إليه كتاب الإحياء للغزالي[2] من ازدراء وإتلاف، بعد ذلك أصبح العصر الموحدي عصر حرب عقائدية بين الموحدين والفقهاء، لأنهم كانوا ذوي فكرة إصلاحية في الدين وكان مذهبهم خليطاً من المذاهب والفرق،[3] ويرون أن العهد المرابطي تميز بالسيطرة المطلقة لفقهاء المالكية على ركائز الدولة وسياساتها، كما كان أغلب المتصوفة مالكيي المذهب، أما القلة القليلة منهم الذين كانوا ظاهريي المذهب،[4] ويرى المراكشي أنه بذلك عظُم أمر هؤلاء الفقهاء فانصرفت وجوه الناس إليهم وكثرت أموالهم، واتسعت مكاسبهم،[5] وهذا ما ذهب إليه ابن تومرت وقال عنهم أنهم تسمَّوا باسم العلم، ونسبوا أنفسهم إلى السنة، وتزينوا بالفقه والدين،[6] وفي هذا الشأن قال الشاعر أبو جعفر أحمد البني يصف استغلال الفقهاء للسلطة:[7]

أهلا الرياء لبستموا ناموسكم *** كالذئب أدلج في الظلام العاتم

فـملكتم الدنـيا بمذهب مالك *** وقسمتموا الأموال بابن القاسـم

مما جلب عليهم سخط العامة واستنكارها لامتيازاتهم المتزايدة،[8] وتحول نفوذ الفقهاء إلى قضية وصراع بين المرابطين والموحدين، ومن الناحية الفكرية عمل الفقهاء على تشكيل نمط فكري موحد سلفي العقيدة مالكي الفقه يشمل كامل تراب المغرب الإسلامي، مما أدى إلى غياب النزعة الاجتهادية عن الفقه المالكي وأثار كتب الفروع فساد المنهج الفرعي القائم على التقليد وأهمل النظر في النصوص الأصلية من الكتاب والسنة لاستنباط الأحكام المناسبة للنوازل المستجدة،[9] وبالتالي ساد المنهج الفروعي دون الاعتناء بالأصول مما جعل كذلك بعض المتصوفة ينفرون من هذا الاتجاه الذي أدى إلى الصراع، وقد استفاد الموحدون من الصراع بين هذه الفئة من المتصوفة والمالكية،[10] ويعتبر التباين المذهبي أول خلفيات الصراع بين السلطة الموحدية وفقهاء المالكية، فالنمط المذهبي الذي رسخه المالكية المرابطين في المغرب الإسلامي وصف بالتزمت والجمود والحجر على الفكر،[11] أما الموحدون فقد فتحوا باب الاجتهاد في المسائل الفقهية، وتبنوا الأشعرية في العقيدة وعلم الكلام في المناظرة والاستدلال العقلي،[12] ويعتبر المهدي بن تومرت أول من فتح الباب بدخول التأويل الكلامي الذي أصبح المذهب العقدي الرسمي للدولة الموحدية،[13] ويقال أنه كان متأثراً بآراء المعتزلة إلى حد بعيد لكنه لم يخرج عن الجو السني مطلقا، ويرى المؤرخ عبد الله علي علام أن الموحدون فقههم سني سلفي مقتبس من مذهب سيدنا مالك رضي الله عنه، فهم يسيرون على القرآن الكريم وتفسيره المأثور،[14] لذلك وصف المهدي المرابطين بالمجسمين وألف في ذلك رسالة سماها "بيان طوائف المبطلين من الملثمين والمجسمين وعلاماتهم"،[15] وفي هذا الصدد يخبرنا ابن القطان أنه كان ينهى عن التقليد وقراءة كتب الرأي، مجتهداً متبحراً مصيباً في كل الأمور،[16] ويضيف ابن خلدون أنه كان متبوع الرأي مسموع القول موطأ العقب، مما أثار حفيظة فقهاء

المالكية،[17] ومما تسبب في هذا الصراع، وبعد وفاة ابن تومرت سنة (524هـ/1130م)، تذكر بعض الروايات أن عبد المؤمن عقد اجتماع سنة (550هـ/1155م) مع فقهاء المالكية (الذين نابهم ابن زرقون الذي برر الفروع أنها مبنية على الكتاب والسنة) أشبه ما يكون بالمناظرة وحاول إقناعهم بالرجوع إلى الكتاب والسنة ونبذ الفروع ومؤلفات المالكية بما فيها مدونة ابن سحنون،[18] وذكر ابن الأبار أن مكتبة ابن زرقون التي ورثها عن أبيه أحرقت من طرف الموحدين، وسجن بسبتة وتعرض للتعذيب بسبب أرائه.[19]

وورد في كتاب الاستقصا للسلاوي أن عبد المؤمن بن علي أصدر أمر بإحراق كتب الفقه (الفروع) التي بها خلافات الفقهاء وحاول ردّ الناس إلى كتب الحديث،[20] يقول ابن أبي زرع عنه أنه " كان محباً لأهل العلم والأدب، مقربًا لهم، مشوقًا لوفادتهم، منفقًا لبضاعتهم، وله شعر رائق حسن"،[21] دعم طلاب العلم ومؤسساته لنشر مبادئ مذهبهم.

لقد بالغ الخلفاء الموحدون في محاربة علم الفروع وحرق كتبه خاصة يعقوب المنصور (580هـ-595هـ) الذي سار على خطى أبيه وجده، وقد عاش المراكشي هذه الفترة وشهد حرق كتب الفروع حيث يقول:" لقد شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار"[22]، وكان الخليفة المنصور مولعاً بزعيم المذهب الظاهري ابن حزم حيث جاء في كتاب المقري قوله "إن كل العلماء عيال على ابن حزم"،[23] وهذا ما يدل على محاولة إزالة المذهب المالكي من المغرب الإسلامي وحمل الناس على الظاهر.

ثانيا: رد فعل المالكية على مبادئ الظاهرية

إن السياسة المذهبية التي مارستها الدولة الموحدية لإحلال المذهب الظاهري محل المذهب المالكي الذي تبناه المرابطين، أثارت حفيظة فقهاء المالكية رغم أنه كانت بعض سياسات خلفائها في صالحهم، فخلال عهد عبد المؤمن بن علي الذي شجع على دراسة

جل العلوم اعتنى أهل المغرب الأوسط بالعلوم الإسلامية والفلسفية تفسيرًا وحديثًا، مما زاد في ترسيخ المذهب المالكي بين الناس، فحافظوا على جوهر الدين بنشر أصوله العقلية والنقلية،[24] ومن علماء المغرب الأوسط الذين قاموا بالرد على الظاهرية؛ ما ورد في أمهات الكتب من علماء منهم قاضي بجاية حسن بن علي ابن محمد المسيلي (ت580هـ/1184م) نجد رده في كتاب "النبراس في الرد على منكر القياس"[25] على ابن حزم ومبادئه إلا أن هذا الكتاب لم يظهر له أثره فيما بعد، ونجد كذلك كتاب "حجة الأيام وقدوة الأنام" للفقيه البجائي أبي زكريا الزواوي (ت611هـ/1214م) رد فيه على ابن حزم كذلك، حيث أثار هذا الكتاب أصحاب الحزمية فرفعوا أمره إلى الخليفة الموحدي، فأرسل الزواوي مدافعاً عنه وهو أبو محمد عبد الكريم الحسني فوضح آراءه وهدأت العاصفة حسب ما جاء في كتاب التشوف للتادلي.[26]

يشهد البيذق أنه لم يكتف الموقف المالكي بالدعاية السياسية بل تعداه إلى مجال الجبهة القتالية وما يتصل بها من تدابير، حيث خرج قاضي السوس في إحدى الحملات العسكرية ضد الموحدين،[27] أما قاضي تلمسان ابن صاحب الصلاة أبدى اتجاهه موقفاً مغايراً لذلك عندما قال لابن تومرت عليك بخويصة نفسك، وبهذا ينبهه إلى النظر في عيوبه قبل عيوب الآخرين،[28] مما جعل ابن تومرت يأمر بقتله.

وفي عهد المنصور الموحدي (580هـ-595هـ/1184م-1199م) الذي جرد كتب الفقه من الآيات والأحاديث ثم حرقها، كما قام بمنع دراسة مدونة ابن سحنون وكتاب ابن يوسف ونوادر ابن زيد ومختصر البرادعي وواضحة ابن حبيب،[29] وقد اختلف المؤرخون في تأويل الحادثة واعتبارها حدثًا سياسيًا إيديولوجيًا للدولة الموحدية أم أنه تنفيذ لمشروع مؤجل يقضي بإدماج سلطتي الدين والسياسة في شخص الحاكم،[30] وعندما دب في نفسه الخوف من كبار المالكية قام بقتل البعض منهم، حيث قتل اثنين من كبار فقهاء المالكية بالأندلس هما علي بن صالح العبدري المعروف بابن أعز الناس،[31] والقاضي محمد

بن إبراهيم بن أحمد بن خزر ابن سعد العشيرة الغرناطي سنة (567هـ/1171م)،[32] وسجن أحد كبار حفاظ المذهب المالكي في المغرب وهو عبد الله بن محمد بن عيسى التادلي سنة (597هـ/1200م) مع أبو عبد الله محمد بن عياض الذي غرّب إلى مكناسة وتوفي بها.[33]

بسبب كل هذه الأحداث تراجع التأليف في الفتاوى والنوازل خلال العهد الموحدي، وتحرج الفقهاء في تدوين فتاواهم حتى لا يثيروا مشاعر السلطة،[34] كما تسببت السياسة المتشددة مع المالكية في ظهور معارضة شديدة ومتنوعة من طرف المالكية، فبعض الفقهاء سلك مسلك المقاومة الصامتة التي تعتمد اللامبالاة والإعراض،[35] مثل القاضي عياض في كتابه "الشفا" لم يرد فيه ذكر للموحدين،[36] وابن الزيات (ت627هـ/1229م) في كتابه"التشوف" لم يذكر فيه الخلفاء الموحدون وتجاهل مذهبهم،[37] وهناك من اتخذ المجاهرة بالمقاومة، فعندما دخل بنو غانية بجاية سنة 580هـ وقف الفقيه أبي محمد عبد الحق الاشبيلي مع يحي بن غانية خطب له بالمسجد وكان قد رفضها من الموحدين ورفض دعوتهم لتولي القضاء في بجاية قبل ذلك،[38] وذكر السلاوي القاضي الطاهر عمارة بن عمارة قاضي بجاية ق6هـ الذي مدح بنو غانية ولما استعادها الموحدون سجنوه،[39] وأورد المراكشي عدة ثورات قامت بزعامة فقهاء المالكية منها ثورة الفقيه أبي القاسم بن فارس الغرناطي المهر سنة (601هـ/1204م).[40]

نلاحظ أن أغلب المؤرخين يرجحون انتحال الموحدين للمذهب الظاهري، لالتقائهما في نبذ الفروع إلا أننا لا نجد عند الموحدين ما يشير إلى أنهم أخذوا به في الاعتماد على ظاهر النص،[41] لذلك لابد من الإشارة إلى أن المصادر المعاصرة للموحدين أو المعتمدة في تاريخهم لا تتحدث عن تمذهبهم بالظاهرية، ولا تشير إلى دعوة أحدهم إليها،[42] إلا أنه يجدر القول أن الموحدين وإن لم يكونوا ظاهرية، فهم متعاطفين معهم

ومتقاربين، لذلك فالمذهب الظاهري وجد في عهدهم مجالا للازدهار خاصة في الأندلس، ووصل فقهاء الحزمية إلى أعلى المناصب مثل القاضي الغرناطي بن حوط الله.[43]

يرى بعض الباحثين أنه على الرغم من ذلك إلا أن موقف الموحدين من مذهب مالك لم يكن معاديا بل العكس كان متبنيا لهذا المذهب، وهو ما يبدو جليا في أخذ المهدي بأصول مالك وساروا على منهجه في استخراج الفقه من القرآن والحديث،[44] حيث يرى خالد الصمدي أن المؤرخون مثل المراكشي قد بالغوا في الحكم على نية خلفاء الموحدين في سعيهم للقضاء على المذهب المالكي مثل يعقوب المنصور وأبوه وجده، لان مذهب مالك لم يكن فيه اتجاه الفروع فقط وإنما استوى فيه عود الأثر، إذ كان قصدهم حمل الناس على الأثر دون الفروع وليس استئصال مذهب مالك.[45]

ثالثا: أسباب تمسك أهل المغرب الإسلامي بالمذهب المالكي

يمكن القول أنه لم تستطع مبادئ الموحدين أن تزاحم مبادئ المالكية، ولم يمنع ذلك حركة الفروع من الاستمرارية والانتصار لها فيما بعد، لأن الشعب كان مالكي، ولأن الموحدون جاءوا بمبادئ توحيدية كلها كلامية لا يدركها إلا الخاصة، والشعوب غالبا ما تؤمن بالعاطفة والقلب لا بالعقل والجدل، كما أن أهل المغرب لم يلتفوا حول مبادئ ابن تومرت وانكشف زيف فكرة المهدوية،[46] ويقال أنه توجد همزة وصل بين الفكر التومرتي وفقهاء المالكية ألا وهي المذهب الأشعري،[47] وفي هذا الصدد يرى المؤلف عبد الله علي علام أن تراث ابن تومرت يشهد بأنه نشأ مالكيا وعاش مالكيا ومات مالكيا،[48] كما أقبل على تدريس موطأ الإمام مالك في صيغته المعدلة حيث صنفه باسم "محاذي الموطأ"، وهو اختصار لموطأ مالك برواية عبد الله بن بكير المخزومي (ت231هـ/845م)، وكتب لهم مجاميع طبع بعضها في المغرب الأوسط،[49] وتشهد على ذلك الأحكام التي وردت في كتابه "أعز ما يطلب"،[50] كما أن آراءه في جانبها الأصولي الفقهي أقرب إلى المالكية في أصولها عند مؤسسيها.[51]

وقد سجل فقهاء المالكية حضورًا مبكرًا في المجالس الخليفية الموحدية ضمن من كان يؤمها من طلبة وكتاب ونبهاء وشعراء، وكان عبد المؤمن بن علي (524هـ-558هـ/1130م-1163م) وراء حظوة بعض الفقهاء وتقريبهم،[52] ويرى ابن صاحب الصلاة أنه لم تزد حظوة الفقهاء سوى تأكدًا في عهد أبي يعقوب يوسف (558هـ-580هـ/1163م-1184م) الذي سار على نهج من الرفق بالرعية فشبهت أيامه بأيام الخليفة عثمان بن عفان،[53] ويقول المراكشي أن فقهاء المالكية عادوا إلى الواجهة السياسية فنال الفقيه أبو موسى بن عمران التلمساني(ت578هـ/1182م) حظوة ومكانة.[54]

ويتبين مما تقدم أن التجربة الإصلاحية التي نهض بها ابن تومرت في المجال الأصولي الفقهي لم يكن لها عمق التأثير في المغرب، فكان أثرها محدودًا في حجمه وزمنه، بسبب تأصل المنهج الفروعي بالمغرب وتشبث أهله به، وانتهاج بعض الخلفاء الموحدين منهج العنف والقوة.[55]

إضافة إلى الأسباب السابقة الذكر لا ننسى الخلفية المرجعية للمنطقة، حيث أن دخول المذهب المالكي إلى المغرب كان عن طريق الحجاج وطالبي العلم من الإفريقيين الذين توجهوا إلى مراكز العلم في مصر والحجاز،[56] وتتلمذوا على الإمام مالك المتمسك بالكتاب والسنة ولا يميل إلى التخريج والتأويل، كما شهد المغرب كثرة التأويلات واختلاف الآراء المذهبية وفتن وثورات بين خوارج وصفرية وإباضية، وتواجد المذهب المالكي في مهد النبوة وشدة تمسكه بالكتاب والسنة، إضافة إلى ميله إلى الشدة والصلابة والبعد عن أسباب الترف، هذه السمات كلها وجدت هوى في نفوس المغاربة الذين يميلون إلى التشدد،[57] والبداوة التي كانت غالبة عليهم فكانوا أميل لأهل الحجاز،[58] كذلك تشجيع الحكام على إتباع هذا المذهب،[59] ولا ننسى دور العلماء المغاربة في

التمكين لمذهب مالك وعلى رأسهم ابن سحنون (ت256هـ) من خلال تعاطيه لمهنة التدريس، والتأليف في المذهب المالكي.[60]

كانت الحرب العقائدية بين الموحدين والفقهاء مستمرة، إلى آواخر عهد الدولة الموحدية، من هذا نستطيع أن نقول إن هؤلاء الفقهاء قد تغلبوا سياسيا وعقائديا على الموحدين، فقد استطاعوا بمناهضتهم أن يؤلبوا الخاصة والعامة ضد الموحدين، وهذا ما جعل القضاء على دولتهم سهلا، وحسب أقوال المراكشي فإن المأمون الموحدي أعلن إعلانا رسميا بإبطال دعوى المهدي وعصمته، ولعنه فوق منبر جامع المنصور بمراكش،[61] ونقده نقدًا شديدًا لاذعًا وألغى اسمه من مراسم وشعارات الدولة، وكتب رسالة إلى الأمصار يخبرهم أنه لا مهدي إلا عيسى بن مريم.[62]

كما يعود انتصار المذهب المالكي على المذهب الموحدي وعودته وسيطرته الكاملة على المغرب الإسلامي، إلى انتصار منهج الفروع والتقليد[63] وتأصيله واستحكامه على منهج الأصول والاجتهاد خاصة بسبب ما انتهجه حكام الموحدين مثل المنصور من نهج العنف والتهديد والحرق مما أدى إلى نفور فقهاء وأهل المغرب.[64]

من جهة أخرى نجح المذهب المالكي في الثبات والاستمرار في الغرب الإسلامي لأن انتكاسة المذهب التومرتي طالت الأصول والفروع معا خلال العهد الثاني للدولة الموحدية (595هـ-688هـ/1198م-1288م)، فلم تسجل لنا المصادر خلال هذه الفترة حماس المنهج الظاهري الذي انتاب هذه الدولة في عهدها الأول، إذ تراجع المذهب الحزمي ولم يبقى له أثر إلا في بطون الكتب،[65] كما أصبح الفقه المالكي أكثر تفتحا فشهد ثراء مادته وتحسنا في منهجه، ودراسة علوم أخرى وعلى رأسها الحديث، ولم تعد تقتصر على كتب الفروع والرأي.[66]

رغم ذلك يتبين أن الموحدين لم يكونوا مناهضين لمذهب مالك، بل كانوا في منهجهم موافقين لأصوله ولم يخالفوه إلا في القياس، وكان فقههم اقرب إلى فقه مالك من فقه غيره، ونصروه حتى قال النويري أن عبد المؤمن بن علي جمع الناس على مذهب مالك بن انس رحمه الله في الفروع وعلى مذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول.[67] ونظرًا لهذا الامتزاج كان الموقف الحقيقي لأهل المغرب من عقيدة المهدية هو الرفض والمقاومة لهذه العقيدة.[68]

رابعا: علاقة السلطة بالفقهاء خلال عهد الموحدين

كانت السلطة تستثمر في الخلاف المذهبي لتحقيق أهدافها ونفوذها واستمالة الفقهاء إلى جانبها، فظلت العلاقة بين السلطة والفقهاء إلى حد بعيد متميزة بالتوازن بين القوتين إلى غاية نهاية الموحدين، حيث كان كل طرف يريد إخضاع الآخر لطروحاته وأهدافه،[69] وأصبح الفقيه يقدم للسلطة المبرر لوجوده وانخرط في أسلوب التعامل السياسي للسلطة وأصبح أداة لتحقيق أهدافها، كان الحاكم يختار إلى جانبه ذوي التأثير البالغ واستمالة نماذج مهمة ذات مواصفات يمكن أن يأنس إليها الجميع، من أجل تحقيق التواصل بالشكل اللائق بين السلطة والمجتمع، وهذا الأسلوب المتبع زمن الموحدين استمر فيما بعد،[70] ومن أمثلة ذلك الفقهاء الذين ذكرهم يحي ابن خلدون منهم الفقيه أبو عبد الله محمد بن مروان الوهراني (ت601هـ/1205م) الذي نشأ بتلمسان، كان فقيها مستبحرًا في حفظ المسائل والنظر فيها، لذلك استقدمه المنصور الموحدي وولاه قضاء الجماعة بمراكش، كذلك الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الحق اليعقوبي المتوفى بتلمسان سنة (625هـ/1228م) مزج بين الزهد على الطريقة المدينية وكونه فقيها متكلما ومالك الوجاهة، ما جعل السلطان يعتمده فتولى القضاء مرتين،[71] ومن الذين كانوا في خدمة السلاطين الموحدين عبد الرحمن بن يخلفتن بن أحمد نزيل تلمسان (ت627هـ/1230م).[72]

عندما تأكد الموحدون من استحالة إزالة المذهب المالكي بادروا بالتخلي عن مبادئهم السابقة فقام المأمون بن المنصور (ت627هـ-630هـ) بالتنصل عن فكرة المهدي وعصمته، ورغم الإساءة والتنكيل التي مارستها السلطة على الفقهاء المخالفين لأوامرها ومبادئها، إلا أن مكانة هؤلاء العلماء تبقى عليا في نظر الشعب والسلطة معًا، وهذا حسب ما توضحه النماذج التي تطرقنا إليها فيما سبق، كما جاء في هذا الصدد قول الله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِيْ الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالذِيْنَ لاَ يَعْلَمُوْنَ﴾[73].

خاتمة

نصل من خلال ما سبق إلى عدة استنتاجات منها:

لقد ازدهرت العلوم في عهد الدولة الموحدية خاصة العلوم الدينية ومنها علم الكلام الذي كان مذموما على عهد الدولة المرابطية، كما ازدهرت الحياة الفقهية، إلا أنه لقي بعض فقهاء المالكية محنة في عهد بعض الخلفاء الموحدين، رغم ذلك استطاع المذهب المالكي الصمود والاستمرار والانتشار في المغرب الإسلامي، وترسيخ مبادئه في نفوس أهل المغرب الإسلامي، وذلك لعدة أسباب وعوامل منها قوة العقيدة والإيمان بمذهب مالك لدى الخاصة من الفقهاء والعامة.

حاول الموحدون تبني المذهب الظاهري ونشر مبادئه ومحاربة علم الفروع وحرق كتبه بأمر من الخلفاء، والإساءة إلى بعض علمائه إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

كان موقف أهل المغرب من المذهب الظاهري الرفض والمقاومة لهذه العقيدة بكل الطرق، فتراوح ذلك بين الرفض الصامت والنضال بالقلم أو السيف.

إن السلطة تحاول دائماً التقرب من الفقهاء والعلماء نظرًا لما لهم من وزن ودور في نشر العلم وبناء المجتمع وتوجيهه، وفي هذا الشأن يقول الله سبحانه وتعالى:﴿يَرْفَعُ اللهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِيْنَ أُوْتُوْا الْعِلْمَ دَرَجَات﴾[74].

الهوامش

[1]- الحسن السائح: الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص219، عبد القادر بوعقادة: الحركة الفقهية في المغرب الأوسط ق(7و9هـ/13و15م)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2015/2014م، ص240

[2]- عندما دخل ابن تومرت على حلقة الغزالي سأله هذا الأخير عن حال كتابه "الإحياء" في قرطبة على عهد المرابطين فاخبره ابن تومرت عن ما آل إليه حال هذا الكتاب من إتلاف وحرق، فمد الغزالي يديه للدعاء فقال:" اللهم مزق ملكهم كما مزقوه وأذهب دولتهم كما حرقوه". ينظر: ابن القطان(ت ق7هـ): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمد علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1990م، ج6، ص73

[3]- محمد مكيوي: عوامل ازدهار الحياة الفكرية في القرنين 7 و 8هـ بالمغرب الأوسط، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010م، العدد9، ص264

[4]- فاطمة جدو: السلطة والمتصوفة في الأندلس عهد المرابطين والموحدين، إشراف إبراهيم بحاز، رسالة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة قسنطينة، 2008م، ص104

[5]- عبد الواحد المراكشي(ت647هـ): المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن الفتح الأندلسي إلى آخر عصر الموحدين تحقيق محمد سعيد العريان، مكتبة مصر، القاهرة، 1962م، ص295

[6]- ابن تومرت(ت524هـ/1131م): أعز ما يطلب، تقديم و تصحيح عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية الجزائر، 1985م، ص1، لخضر محمد بولطيف، فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009م، ص97

[7]- عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص235

[8]- عبد الجبار صديقي: محنة المالكية في العهد الموحدي، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي البيض، الجزائر، 2015م، العدد1، ص205

[9]- المرجع نفسه، ص206

[10]- فاطمة جدو: المرجع السابق، ص118

[11]- عبد الله غانبي: دخول المذهب الأشعري، دار الحديث الحسنية، الرباط، 1999م، العدد09، ص107

[12]- عبد الجبار صديقي: المرجع السابق، ص209

[13]- إبراهيم التهامي: الأشعرية في المغرب، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006م، ص35

[14]- عبد الله علي علام: الدولة الموحدية بالمغرب، دار الطباعة للجيش، الجزائر، 2007م، ص297

[15]- عبد المجيد النجار: المهدي بن تومرت، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983م، ص81

[16]- ابن القطان: المصدر السابق، ص90

[17]- ابن خلدون(ت808هـ): المقدمة، دار القلم، ط4، بيروت، لبنان، 1981م ، ص33

[18]- سعيد أعراب: موقف الموحدين من كتب الفروع، مجلة دعوة الحق، المغرب، 1985م، العدد24، ص26

[19]- ابن الأبار(ت658هـ): التكملة لكتاب الصلة، نشر عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1956م، ج6، ص444

[20]- السلاوي(ت1315هـ): الإستقصا لأخبار المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، دار الكتاب، المغرب، 1954م، ج2، ص126، ينظر كذلك: إبن أبي زرع(ت ق8هـ): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة، الرباط،1972م، ج2، 154

[21]- ابن أبي الزرع الفاسي: المصدر السابق، ص204

[22]- المراكشي: المصدر السابق، ص198، محمد المنوني: العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، دار المغرب، ط2، الرباط، 1977م، ص38

[23]- المقري: المصدر السابق، ج3، ص238

[24]- مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، تقديم وتصحيح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1999م، ج2، ص 355

[25]- القرافي(ت1009هـ): توشيح الديباج وحلية الابتهاج، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 2004م، ص225

[26]- التادلي بن علي: التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، الدار البيضاء، 2010م، ص428، ينظر كذلك الغبريني(ت704هـ): عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، ط2، بيروت، 1979م، ص247

[27]- البيذق(ت ق6هـ): أخبار المهدي بن تومرت، تحقيق عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1986م، ص54، ابن القطان، المصدر السابق، ص150

[28]- لخضر محمد بولطيف: فقهاء المالكية، المرجع السابق، ص102

[29]- الحسن السائح: المرجع السابق، ص206، مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق: ص 337

[30]- لخضر بولطيف: الفقه والتاريخ في الغرب الإسلامي، تصدير أبو القاسم سعد الله، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م، ص122

[31]- التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله الهزامة، وضع هوامشه وفهارسه طلاب كلية الدعوة الإسلامية، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط2، طرابلس، 1989م، ج2، ص261

[32]- المراكشي: المصدر السابق، ج6، ص205

[33]- أحمد بن القاضي المكناسي(ت1025هـ): جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1973م، ج3، ص421، ابن الابار: المصدر السابق، ج2، ص921

[34]- محمد المغراوي: صمود المذهب المالكي في العصر الموحدي، مجلة دعوة الحق، الرباط، 2009م، العدد11، ص110

[35]- المرجع نفسه، ص199

[36]- عبد السلام شقور: جهود المالكية في مواجهة الفرق المخالفة في الغرب الإسلامي، مجلة التاريخ العربي، المغرب، 2007م، العدد41، ص12

[37]- ابن الزيات التادلي: المصدر السابق، ص125

[38]- أبو جعفر أحمد الجياني ابن الزبير: المصدر السابق، ص05

[39]- السلاوي: المصدر السابق، ج2، ص143، الغبريني: المصدر السابق، ص76، عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1980م، ص241

[40]- المراكشي، المصدر السابق، ج4، ص345

[41]- عبد المجيد النجار: المرجع السابق، ص494

[42]- عبد الله كنون: المرجع السابق، ج1، ص124

[43]- عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص496

[44]- المرجع نفسه والصفحة نفسها

[45]- خالد الصمدي: مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف، ط1، المملكة المغربية، 2006م، ج1، ص85

[46]- الحسن السائح: المرجع السابق، ص224

[47]- لخضر بولطيف: فقهاء المالكية، المرجع السابق، ص114، نقلا عن سعد غراب: مرشدة ابن تومرت وأثرها في التفكير المغربي، الكراسات التونسية، 1978م، ع103-104، ص134

[48]- عبد الله علي علام: المرجع السابق، ص306

[49]- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، 2009م، ص313

[50]- عبد الله علام: المرجع السابق، ص314، لخضر محمد بولطيف: فقهاء المالكية، المرجع السابق، ص111

[51]- عبد المجيد النجار: المرجع السابق، ص505، لخضر بولطيف: فقهاء المالكية، المرجع السابق، ص112

[52]- المرجع نفسه، ص112

[53]- ابن صاحب الصلاة(ت ق6هـ): المن بالإمامة، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 1987م، السفر2، ص237

[54]- عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص205

[55]- عبد المجيد النجار: المرجع السابق، ص499

[56]- الحجاز: قصبته مكة ومن مدنها يثرب وينبع وقرح وخيبر والمروة والحوراء وجدة والطائف والجار والسقيا والعونيد والحجفة والحشير. ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1995م، ج2، ص219م

[57]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1980م، ص463

[58]- ابن خلدون: عبد الرحمن ابن خلدون(ت808هـ): كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة، ط1، بيروت، لبنان، 2000م، ج6، ص192

[59]- عمر الجيدي: مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف، الرباط، 1993م، ص16

[60]- نجم الدين الهنتاني: المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي، منشورات تبر الزمان، تونس، 2004م، ص50

[61]- عبد الواحد المراكشي: المرجع السابق،ص278، محمد مكيوي: المرجع السابق، ص264، محمد المنوني: المرجع السابق، ص60

[62]- عبد الحميد النجار: المرجع السابق، ص428

[63]- التقليد: من تقلد الأمر أي إلتزمه، وقبول القول بلا حجة، والمقلد لا يسأل عن كتاب الله ولا عن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإنما يسأل إمام مذهبه فقط. ينظر: ابن منظور: لسان العرب المحيط، الدار المصرية، القاهرة، د ت، ج3، ص365

[64]- عبد المجيد النجار: المرجع السابق، ص497

[65]- عبد الجبار صديقي: المرجع السابق، ص214

[66]- سعيد أعراب: المرجع السابق، ص26

[67]- عبد الحميد النجار، المرجع السابق، ص495

[68]- المرجع نفسه، ص424

[69]- عبد القادر بوعقادة: المرجع السابق، ص526

[70]- المرجع نفسه والصفحة نفسها

[71]- يحي ابن خلدون(ت780هـ/1379م): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة، الجزائر، 2011م، ج1، ص151

[72]- عبد القادر بوعقادة: المرجع السابق، ص528

[73]- سورة الزمر، الآية(09)

[74]- سورة المجادلة، الآية(11)